محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2025] QIC (C) 6

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

تقييم التكاليف

التاريخ: 29 سبتمبر 2025

القضية رقم: CTFIC0021/2025

شركة بارلي بارسونز ذ.م.م

المُدّعية

ضد

شركة ستروكتورال لإدارة المرافق والمنشآت والمقاولات ذ.م.م

المُدّعى عليها

الحُكم

هيئة المحكمة:

القاضي فريتز براند

الأمر القضائي

1. على المدعى عليها أن تدفع المبلغ التالي للمدعية:
2. المبلغ وقدره 8,500 ريال قطري فورًا كتكاليف معقولة؛ و
3. الفائدة على المبلغ المذكور، محسوبة بنسبة 7% سنويًا من تاريخ هذا الحكم حتى تاريخ الدفع.

الحُكم

1. المدعية، شركة بارلي بارسونز ذ.م.م، هي شركة تم تأسيسها في مركز قطر للمال. المدعى عليها، شركة ستروكتورال لإدارة المرافق والمنشآت والمقاولات ذ.م.م، هي شركة تم تأسيسها في دولة قطر، ولكنها ليست في مركز قطر للمال. وفي 4 يونيو 2025، أصدرت هذه المحكمة حكمًا ضد المدعى عليها لصالح المدعية بمبلغ 35,000 ريال قطري بالإضافة إلى الفائدة. كما تم إصدار أمر للمدعى عليها بدفع التكاليف المعقولة التي تكبدتها المدعية في متابعة الدعوى، على أن يتم تحديد مبلغ هذه التكاليف من قبل المحكمة إذا لم يتم الاتفاق عليها.

2. في توضيح مقدار دعوى المدعية في التكاليف، تعتمد المدعية على فاتورة من ممثليها القانونيين – وهي شركة محاماة تعمل من مكتب في أوستن، تكساس – بمبلغ 8,500 ريال قطري. لم يكن هناك اتفاق بين الطرفين على ما يشكل مبلغًا معقولًا من التكاليف التي تم تكبدها. وعلى الرغم من أن المدعى عليها قد أتيحت لها الفرصة لمعارضة مطالبة التكاليف، إلا أنها فشلت في القيام بذلك.

3. بالنظر إلى توجيه الممارسة رقم 2 لعام 2024 بشأن التكاليف، الصادر عن رئيس المحكمة، يبدو أن الاعتبار الرئيسي في هذه القضية يتعلق بمسألة التناسب. ومن خلال ذلك، يتضح أن الدعوى كانت تتعلق بمبلغ صغير نسبيًا قدره 35,000 ريال قطري، والذي تم تخصيصه لمسار القضايا الصغيرة في هذه المحكمة وفقًا للتوجيه الإجرائي رقم 1 لسنة 2022 بشأن دعاوى المطالبات الصغيرة، ولم تعارضه المدعى عليها. علاوة على ذلك، لا يوجد سبب للاعتقاد أن القضية كانت ذات أهمية خاصة للطرفين. كانت الدعوى تستند إلى الرصيد المستحق بموجب عقد بين الطرفين عن خدمات قدمتها المدعية. ومن ثم، فإنه من الواضح أنه لم يكن هناك أي تعقيد يتعلق بأسئلة صعبة من حيث الواقع أو القانون. وبالتالي، وإذا أخذنا في الاعتبار مبدأ التناسب، فيبدو أن الرسوم القانونية التي فُرضت على المدعية تقع في الطرف الأدنى من المقياس.

4. ومع ذلك، يبدو أن الرسوم التي فرضها ممثلو المدعية هي فعلاً في الطرف الأدنى من المقياس. للأسف، الفاتورة التي تم الاعتماد عليها تشير فقط إلى عناصر العمل مثل: "*استقبال العميل والاستراتيجية - 900 ريال قطري*؛ *صياغة نموذج الدعوى (الجزء 7 من العلاج والفائدة)*؛ *صياغة مذكرة الدعوى - 1,900 ريال قطري*؛ *تجميع الأدلة الواقعية (التجميع، الترقيم، الإشارة المرجعية) - 700 ريال قطري*". وبشكل أكثر تحديدًا، لا يوجد أي إشارة إلى الوقت الذي تم قضاؤه أو الأجر بالساعة. ومع ذلك، فإن اتخاذ نهج شامل وعملي، الذي أرى أنه مناسبا نظرا إلى طبيعة وظروف القضية، لا يمكن القول في رأيي أن الرسوم غير معقولة. حتى بمعدل 1,500 ريال قطري في الساعة، فإن ذلك يعني أنه تم قضاء أقل من ست ساعات في القضية بأكملها. بالإضافة إلى ذلك، يتضح من الأوراق

أنه على الرغم من أن هذه القضية لم تكن ذات أهمية كبيرة، إلا أن ممثلي المدعية القانونيين تبنوا نهجًا مهنيًا جدًا من خلال تقديم قضية معدة بشكل جيد للمحكمة.

5. وبالتالي، أستنتج أنه لا يوجد سبب لمنح المدعية مبلغًا أقل مما دفعته لممثليها القانونيين.

صدر عن المحكمة،

[توقيع]

القاضي فريتز براند

أُودِعت نسخة موقعة من هذا الحُكم لدى قلم المحكمة.

<u>التمثيل القانوني</u>

مثّلت المُدّعية شركة مانيار للمحاماة بي أل أل سي (أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية).

لم تحضر المُدّعى عليها ولم يكن لها ممثل.